وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم ادارة الاعمال

المرحلة: الاولى
اسم المادة: مبادى الاقتصاد
تدريسي المادة: م.م كرارحيدر الجعيفري
المحاضرة: الثاني عشر

عنوان المحاضرة
(قيمة الاسعار والنقود)

قيمة النقود وتغيرها money value

يقصد بقيمة النقود القوة الشرائية لوحدة النقد او العملة الوطنية , اي انها تتمثل بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها (شرائها) بوحدة نقدية واحدة في مدة زمنية معينة . وبذلك تكون العلاقة بين قيمة النقود واسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية علاقة عكسية negative , فارتفاع اسعار السلع والخدمات يؤدي الى تدهور قيمة النقود المتداولة اي انخفاض قوتها الشرائية والعكس بالعكس.

ويلاحظ ان السلع والخدمات السائدة هي كثيرة ومتنوعة مما يجعل اسعارها متعددة ومتنوعة ولمعرفة التغير الذي يطرأ على قيمة النقود لا بد من معرفة التغيرات في اسعار السلع والخدمات المختلفة . وهذه المعرفة تتأتى من تقدير المستوى العام للأسعار ولما كانت العلاقة بين اسعار السلع والخدمات وقيمة النقود عكسية كما ذكرنا ، اي ان-:

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ان ارتفاع قيمة النقود بنسبة 100% يعني ان المستوى العام للأسعار قد انخفض بنسبة , 50% او ان قيمة النقود انخفضت الى النصف عند ارتفاع المستوى العام للأسعار الى الضعف.

واذا كان المستوى العام للأسعار يعبر عن اسعار جميع السلع والخدمات , فانه ثمة صعوبة باحتساب اسعار جميع السلع والخدمات ومتابعة تغييراتها , وخاصة ان هذه التغيرات تأخذ اتجاهات مختلفة صعودا ونزولا ولذلك يمكن

الاعتماد على عينة مختارة من السلع والخدمات ذات الاستهلاك الاوسع من قبل افراد الدولة واستخدام الارقام القياسية الخاصة بالأسعار لمعرفة تغيرات اسعار السلع والخدمات المختلفة في فترة ما.

الارقام القياسية للأسعار

يمكن تعريف الرقم القياسي بانه رقم نسبي يقيس التغير في ظاهرة او عدة ظواهر من فترة لأخرى.

فلو ارتفع سعر سلعة ما من 5000 دينار في عام 2010 الى 8000 دينار في عام 2011 فسيكون الرقم القياسي لهذه السلعة في عام 2011بالمقارنة مع سعرها في عام 2010 هو :

(8000/5000) X 100 = 160%

وهذا يعني ان سعر السلعة ارتفع بنسبة 60% في عام 2011 بالاستناد الى عام 2010 (سنة الاساس) .

$$\text{اي ان الرقم القياسي} = \frac{\text{قيمة الظاهرة في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الظاهرة في سنة الاساس}} \times 100$$

وباعتبار ان قيمة الظاهرة في سنة الاساس = 100% وجرت العادة على احتساب الرقم القياسي للأسعار باستخدام كميات السلع في سنة الاساس او سنة المقارنة وتنسب الكميات المضروبة في اسعار سنة المقارنة الى الكميات المضروبة بأسعار سنة الاساس (القيمة = الكمية X السعر)

وهناك انواع عديدة من الارقام القياسية للأسعار بحسب الغرض المستخدم لأجله فهناك الارقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية والارقام القياسية لأسعار الجملة او التجزئة .. الخ . ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك او السلع الاستهلاكية او كما يدعى احيانا الرقم القياس لنفقة المعيشة من اهم هذه الارقام لأنه يقيس التغير في القوة الشرائية او قيمة النقود باعتبار ان الاسعار المحتسبة بموجبه هي اسعار سلع استهلاكية شائعة بين افراد الدولة.

الا ان هذه الارقام تقيس الاتجاه العام لتغير اسعار مجموعة من السلع , دون امكانية قياس تغير كل سلعة على حدة ,ولا يمكن معرفة التغير النسبي في اسعار السلع المختلفة , كما لا تظهر اسباب تغير اسعار السلع , كالجودة.

اثر تقلبات الاسعار في قيمة النقود

اضحى من المعتاد حصول تغيرات في مستويات الاسعار باتجاه الصعود , ونادرا ما تستقر الاسعار عند مستوى معين ولمدة مقبولة , اما انخفاضها فهو شيء غير مألوف.

وتبرز اهمية التغير في مستوى الاسعار من خلال الاثر العكسي لهذا التغير على قيمة النقود او قوتها الشرائية , الا ان بعض الارتفاعات في الاسعار تكون مقبولة من الناحية الاقتصادية , لأنها تساعد على توسيع حجم النشاط الاقتصادي , خاصة في الاقتصادات الحرة لان انخفاض او جمود الاسعار يولد حالة من الركود الاقتصادي.

الا ان الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الاسعار تولد تدهور القوة الشرائية للعملة , وبذلك يستفيد المدينون ويتضرر الدائنون , لانهم يحصلون على ديونهم بقيمة حقيقية اقل من القيمة التي اقرضوا بها المدينين .

ويمكن التعرف على الاثار التي تولدها تغيرات الاسعار بالزيادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكما يلي-:

1. **الاثر على اعادة توزيع الدخل القومي:**

عند ارتفاع متزايد ومستمر في الاسعار ينخفض الاجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة ويرتفع نصيب اصحاب الدخول الحرة او المتغيرة من الدخل القومي.

2. **الاثر على التشغيل:**

تولد ارتفاعات الاسعار توجه راس المال والعمل الى الانشطة غير الانتاجية , وخاصة المضاربة , التي تولد ارباح سريعة ومجزية بالمقارنة مع ارباح الانشطة الانتاجية.

3. **الاثر على ميزان المدفوعات:**

ان ارتفاع الاسعار يولد انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات , مما يولد عجز في ميزان المدفوعات.

4. **الاثر على اعادة توزيع الثروة:**

عند ارتفاع الاسعار يكون اصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في الاراضي والعقارات والسندات بوضع افضل , ويحققون ارباح وعوائد كبيرة لارتفاع قيم ممتلكاتهم واصولهم.

5. الاثر على الديون:

عند ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة النقود يستفيد المدينون ويتضرر الدائنون

6. الاثر على الانتاج:

يحقق المنتجون ارباحا كبيرة عند ارتفاع الاسعار , لان هذا الارتفاع يحفزهم على زيادة الانتاج , اضافة الى ان بيع منتجاتهم المخزونة قبل ارتفاع الاسعار سيحقق لهم ارباح اضافية عند بيعها في فترات ارتفاع الاسعار.

قيمة النقود والاسعار النسبية والمطلقة

هناك نوعان من الاسعار , الاول يتمثل في الاسعار النسبية او الحقيقية , والاخر الاسعار المطلقة او النقدية , ويعني الاسعار النسبية relative price اسعار السلع والخدمات منظورا اليها من خلال علاقتها التبادلية . وبينما يقصد بالأسعار المطلقة absolute price مجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة , وهي تدعى ايضا بهيكل الاسعار او المستوى العام للأسعار.

ويرى فالراس بانه يمكن تحقيق توازن الاقتصاد اذا عرفنا معدلات التبادل بين السلع , والتي تحقق التساوي بين طلب وعرض كل سلعة , بمعنى ان طلب وعرض اي سلعة لا يعتمد على سعرها فقط , وانما على الاسعار النسبية لمعظمها , ان لم يكن لجميعها في السوق , ويمكن استخدام احدى السلع مقياسا للقيمة او وحدة للحساب دون استخدام النقود لتسهيل هذه المبادلات , الا انه قد تنشأ بعض الصعوبات كما ذكرنا.

وباعتبار ان السلع والخدمات المنتجة والمعروضة في السوق غير متجانسة فلا بد من وجود مقياس مشترك متجانس وهو النقود لقياس قيم هذه السلع والخدمات. وهكذا فان قيمة السلعة تقاس بواسطة النقود , وقيمة النقود تقاس بكمية السلع والخدمات , التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة في مدة زمنية معينة.

ويمكن ان تتغير اسعار السلع والخدمات , وتنعكس اثار هذا التغير بصورة عكسية على قيمة النقود او قوتها الشرائية , الا ان التحليل العيني او الحقيقي (التقليدي او الكلاسيكي) يؤكد ان استخدام النقود كوحدات قياس مشتركة ومتجانسة لاحتساب قيم السلع والخدمات المختلفة يقتصر على مجرد القياس المشترك , اي انها وحدات نقدية محايدة.

والاسعار النسبية لا تخضع او تتأثر بالتغيرات في كمية النقود , الا ان تغيرها هو الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي ,اي ان تغيرات الاسعار النسبية (او نسب المبادلة) بين السلع والخدمات يؤثر بسلوك الوحدات الاقتصادية , ويؤدي الى تعديلات في توزيع الدخل وتخصيص الموارد , مما يؤثر على الانتاج والاستهلاك. اما بالنسبة للأسعار المطلقة فهي تعني المستوى العام للأسعار , اي متوسط اسعار جميع السلع والخدمات المعروضة في مدة زمنية معينة معبرا عنها بالنقود.

ويرى انصار التحليل التقليدي او الكلاسيكي بان التغير في الاسعار المطلقة (بعكس التغير في الاسعار النسبية), لا يؤثر على الحياة الاقتصادية , بمعنى ان زيادة جميع اسعار السلع والخدمات (دون تغير نسب المبادلة) لا يترتب عليه اعادة توزيع الثروة.

الا ان الواقع يشير الى وجود علاقة وثيقة وواضحة بين التغيرات في الاسعار المطلقة (المستوى العام للأسعار) والتي تنعكس بشكل معكوس على قيمة النقود , وبين التغيرات التي تحدث في الاسعار النسبية للسلع والخدمات .فالتغيرات في المستوى العام للأسعار تتضمن تغيرات في اسعار السلع والخدمات النسبية ويلاحظ ذلك من خلال العلاقة بين الدخل الذي يحصل عليه الفرد وبين اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية التي ينفق عليها جزء من هذا الدخل.

فمثلا , في حالة التضخم ترتفع الاسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية بشكل متزايد ومتواصل , مما يؤدي الى زيادة متزايدة ومستمرة في المستوى العام للأسعار , مما يترك اثاره على الانتاج والنمو الاقتصادي والدخل القومي والثروة وعلى النشاط الاقتصادي عموما.